



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة القادسية

كلية الإدارة والاقتصاد

محددات جذب الاستثمار الأجنبي في العراق

بعد عام ٢٠٠٣

بحث تقدم به الطالب

عماد عبد الكاظم صاحب محمد

وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس

في العلوم الاقتصادية

قراءة

د. عبد العظيم الشكري

٢٠١٧ م

١٤٣٨ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ وَمَا

تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾

سورة آل عمران: ٩٢

صَدَقَ اللَّهُ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ

شكرتكم

الحمد لله والشكر على ما من به عليّ من
نعمة في إتمام هذا البحث والصلاة والسلام على رسول الله
واله الطيبين الطاهرين وصحبة المخلصين .

لأبد لي وأنا انتهي من إعداد هذا البحث أن
أقدم شكري وامتناني الى كل من مد لي
يد العون بانجاز هذا العمل المتواضع وأدعو الله تعالى
أن يوفق الجميع .

هَذَا

إلى القلب الكبير (والدي العزيز)

إلى من أرضعتني الحب والحنان

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء

إلى القلب الناصع بالبياض (والدتي الحبيبة)

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي
(إخوتي)

أقدم لهم هذا الجهد المتواضع ببركة دعائهم لي ومساعدتهم

ت	المحتويات	رقم الصفحة
١	الآية الكريمة	أ
٢	الإهداء	ب
٣	المقدمة	١
٤	المبحث الأول : الاستثمار الأجنبي في إطار مفاهيمي	٢
٥	أولا : تعريف الاستثمار الأجنبي	٤
٦	ثانيا : أنواع الاستثمار الأجنبي	٥
٧	ثالثا : العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر	٩
٨	رابعا : العوامل الجاذبة للاستثمار	١٠
٩	المبحث الثاني : محددات الاستثمار الأجنبي في العراق	١٣
١٠	أولا : محددات إدارية	١٦
١١	ثانيا : محددات مالية	١٦
١٢	ثالثا : المحددات الفنية	١٧
١٣	الاستنتاجات والتوصيات	١٩ - ٢٠
١٤	المصادر	٢١ - ٢٢

أهمية البحث:-

تأتى أهمية البحث من أهمية الموضوع الذي يتناوله وهو محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر ، لما له من دور هام في تنمية القاعدة الاقتصادية في العراق .

مشكلة البحث:-

يقوم البحث بدراسة قضية هامة من القضايا الاقتصادية المطروحة، ألا وهى محددات الاستثمار الأجنبي في العراق . وأهمها الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي الغير مباشر وذلك من خلال عرض تحليلي للعوامل التي أدت إلى جذب المزيد من هذه الوسيلة الهامة من وسائل الاستثمار الأجنبي، من خلال توفير البيئة الأكثر ملائمة لتشجيعها، وكذلك كيفية الاستفادة منها أقصى استفادة ممكنة.

هدف البحث:-

يهدف البحث إلى التعرف على:-

- (١) ما إذا كانت المستجدات التي حدثت في الاقتصاد العراقي والمتمثلة في قانون الاستثمار الجديد وبرنامج الخصخصة، قد شكلت بيئة جديدة جاذبة للاستثمار الاجنبي أم لا ؟
- (٢) كيفية استفادة من الاستثمار الاجنبي المباشر والغير مباشر أقصى استفادة ممكنة وذلك من خلال تعظيم الآثار الايجابية له على الاقتصاد العراقي .

شكلية البحث:-

من اجل تغطية موضوع البحث فقد قسم إلى مبحثين تناول الأول منها مفهوم الاستثمار الأجنبي وأنواعه والعوامل المؤثرة فيه والعوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي ، أما المبحث الثاني فقد تناول أهم المحددات للاستثمار الأجنبي في العراق .

المقدمة

تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي النشاط الاقتصادي الذي شهد قدراً ملحوظاً من الآراء المتفاوتة بالنسبة للدور الذي يمكن أن يلعبه وبالنسبة لتأثيره على التنمية الاقتصادية فمن انعدام الثقة فيما يمكن أن تمثله تلك الاستثمارات في الستينات والسبعينات إلى تبنيها كلياً خلال العقدين الماضيين ، فقد شهدت الاقتصادات النامية منذ بدء عقد الثمانينات من القرن المنصرم ، تحولا في توجهات السياسات الاقتصادية ، من رفض الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تشجيعه بعد تزايد الاقتناع بأهمية الدور الذي يقوم به هذا النوع من الاستثمار في عملية التنمية الاقتصادية سواء من حيث كونه مصدراً مستقراً نسبياً للتمويل - مقارنة بالأنواع الأخرى من مصادر التمويل الأجنبي - أم من حيث كونه وسيلة هامة لتوفير فرص التشغيل ونقل تكنولوجيا الإنتاج والخبرات الإدارية ، وتحديث الصناعات المحلية وتوفير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد ، وتحقيق الاستخدام الكفاء للموارد . ولقد تزايدت الأهمية الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال عقد التسعينات من القرن الماضي وبداية القرن الحالي ، وذلك من خلال مشاهدة التدفقات الكبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم بكل قاراته مع مرور الزمن وهذا يدل على الأهمية النسبية التي أخذ يحظى بها هذا النوع من الاستثمار في العالم ، بعد أن تم ملاحظة أثره المختلفة في تطور القطاعات الاقتصادية التي تم الاستثمار فيها لكون هذا الاستثمار ناقل لأصوله المادية الملموسة وغير الملموسة والتي تساهم بصورة مباشرة في التأثير في الاقتصادات المستثمر فيها ، وبالتالي تم إدخال العديد من التعديلات على قوانين الاستثمار ، بهدف تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى الرغم من الإدراك بأن ذلك النوع من الاستثمار لا يشكل بديلاً عن الاستثمار والإدخال المحلي بل هو مكمل له .

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي النظري للاستثمار الأجنبي

الاستثمار الأجنبي :

للاستثمار الأجنبي مفاهيم عدة ولهذا سنبين بقدر المستطاع ما هو الاستثمار والاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر ومفهومه كما يأتي .

تعريف الاستثمار اقتصادياً :

هناك عدة تعريفات كلها تحمل المعنى نفسه وان اختلفت من ناحية هيئة ألفاظها ، فقد عرف بأنه تدفق الأنفاق على الأصول المعمرة التي تعمل ما على زيادة المقدرة على إنتاج المنتجات في المستقبل ، أو إلى خلق منافع للمستهلك في المستقبل ، أو انه التخلي عن أملاك يمتلكها الفرد في لحظه معينه ولمده معينه من الزمن قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك المدة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات ماليه مستقبلية تعوضه عن : (١)

١. القيمة الحالية لتلك الأموال التي تخرى عنها في سبيل الحصول على ذلك الأصل أو الأصول .

٢. النقص المتوقع في قوة تلك الأموال

٣. المخاطرة الناشئة عن احتمال عدم حصول التدفقات المالية المرغوب فيها ، كما هو متوقع لها .

(١) د. زياد رمضان ، مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي ، الطبعة الأولى (عمان ، دار وائل للنشر ، ١٩٩٨) ص ١٣

وبناء على ما تقدم يمكن القول بأن مفهوم الاستثمار يعني تخصيص بعض الموارد في الوقت الحاضر من أجل الحصول على عوائد في المستقبل ، وبالتالي هذه التعريفات عبارة عن بيان مفهوم الاستثمار دون إضافة شيء إليه . (٢)

تعريف الاستثمار الأجنبي :

هو عبارة عن توظيف لأموال غير وطنية (تأتي من الخارج) في موجودات مادية ومالية متنوعة لغرض تحقيق عوائد مستقبلية ، أو هو مجموعة مشروعات مملوكة للأجانب سواء كانت الملكية كاملة أم كانت مشاركة بنسبة كبيرة مع الرأسمال الوطني بما يكفل السيطرة على أداء المشروع ، وبالتساوي في ذلك أي تكون الأموال مستثمرة بشكل مباشر عن طريق الأفراد والشركات الأجنبية أو بشكل غير مباشر عن طريق الاكتتاب في أسهم وسندات تلك المشروعات . (٣)

الاستثمار الأجنبي ينقسم إلى الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر

(٢) د. عبير فرحات علي ، إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية (القاهرة ،كلية التجارة ،جامعة عين الشمس ،ديسمبر

٢٠٠٧) ص ٢٢

(٣) د. مصطفى احمد مصطفى ، التحول الاقتصادي في دول شرق أوروبا ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر (القاهرة ، مركز الدراسات

وبحوث الدول النامية ،سنة ٢٠٠٤) ص ١٣.

ثانياً : أنواع الاستثمار الأجنبي

١. الاستثمار الأجنبي المباشر

هو عملية توظيف لأموال أجنبية غير وطنية في موجودات رأسمالية ثابتة في دول مضيفة معينة وينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس منفعة لمستثمر أجنبي يكون له الحق في إدارة موجوداته والرقابة عليها من بلدة أو بلد الإقامة الذي هو فيه وقد يكون المستثمر فرد أو شركة أو مؤسسة ، وتعريف آخر بأنه الاستثمار الذي يستلزم السيطرة (الإشراف) على المشروع ، ويأخذ هذا الاستثمار شكل إنشاء مؤسسه من المستثمر وحده بالمشاركة المتساوية أو غير المتساوية ، كما أنه يأخذ أيضاً شكل إعادة شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم .

(٤)

ويتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر إنشاء مشاريع جديدة أو توسيع المشاريع القائمة سواء كانت مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أم امتلاكه لأسهم في إحدى الشركات مع اكتتاب الحق لإدارة المشروع والرقابة عليه ويرافق الاستثمار المذكور انتقال التكنولوجيا والموارد والمهارات والقيام بعمليات إنتاجية متكاملة في البلد المضيف ، وعليه فإن وجود هيئة أجنبية تمتلك صلاحيات في إدارة المشروع والرقابة عليه وتزويده بالتكنولوجيا والموارد الأولية وقادرة في الوقت نفسه على تزويده بالتمويل وإقامة علاقات قوية مع المشاريع الوطنية في البلد المضيف يمكن اعتباره على انه استثمار أجنبي ، ويعمل هذا الاستثمار في سوق منافسة غير عامة لان المشاريع المتعددة الجنسية هي في الغالب مشاريع كبيرة تمارس عملياتها في بلدان متعددة .

(٤) حسين عبد المطلب الاسرج ، سياسات تنمية الاستثمار المباشر الى الدول العربية(مصر ، ٢٠٠٥) ص٣٢

ويؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات المتعددة الجنسية أو العابرة الوطنية الآن دوراً رئيسياً في ربط اقتصاديات وطنية كثيرة ، أي في بناء نظام دولي متكامل للإنتاج وهو الجوهر المنتج للاقتصاد العالمي الذي يتجه إلى العولمة وتقوم الشركات العابرة الوطنية بتعبئة أموالها الملموسة وغير الملموسة (رؤوس أموالها وإمكانياتها وتكنولوجياتها في مجال البحث والتطوير ، بغية زيادة قدرتها على المنافسة) . (٥)

ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر دائماً وفي جميع الظروف الاقتصادية استثماراً يوفر وسيلة استثمارية أكثر أماناً على عكس التدفقات الاستثمارية الأخرى الوافدة المنشئة للديون ، إذ يوفر هذا الاستثمار المباشر استقراراً كبيراً لتمويل التنمية الاقتصادية لأنه يستند على عامل الملكية والقدرة على التحكم في المنشآت والمعدات والبنية الأساسية للمشاريع ، والاستعانة بالاستثمار الأجنبي المباشر هو لغرض سد الفجوة الموجودة في الموارد المحلية المخصصة للاستثمارات لكونه وسيلة مكمله للاستثمار المحلي فضلاً عن كونه طريقة لاكتساب المزيد من الكفاءة من خلال نقل التكنولوجيا الملائمة . (٦)

(٥) مصطفى احمد مصطفى ، مصدر سابق ، ص ٦٢ _ ٦٤

(٦) جمال محمود عطية عبيد ، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري (مصر ،

جامعة حلوان ، ٢٠٠٢) ص ٢٧

٢. الاستثمار الأجنبي غير المباشر (الاستثمار المحفظي)

و هو المتاجرة بالأوراق المالية كأسهم والسندات بهدف تحقيق معدل عائد معين دون اكتساب الحق في إدارة المشروع والرقابة عليه ، وان غاية الاستثمار الأجنبي في هذه العملية هو القيام بالمضاربات التجارية المتعلقة بشراء وبيع الأسهم والسندات للحصول على الأرباح السريعة نتيجة لحصول فروق سعرية مابين عمليات الشراء والبيع وهذا يعني إن هذا النوع من الاستثمار له طابع مالي صرف ولا يصاحبه نقل للأصول المادية وتعتقد الدولة المضيفة أن هذا الاستثمار لا يؤدي إلى فقدان السيطرة على ملكية المشروعات والمؤسسات الخاصة والعامّة .

وهذا الاستثمار تجتذبه عوامل مؤقتة سواء كانت خارجية كالركود الاقتصادي وانخفاض أسعار الفائدة في الدول الصناعية ، أم داخلية كتغير سياسات الائتمان وارتفاع أسعار الفائدة .

ويلاحظ من خلال المفهومين أن الاستثمار الأجنبي المباشر يختلف عن الاستثمار في محافظ الأوراق المالية من خلال بعدين و هما : (٧)

١. البعد الإداري : أي من خلال درجة السيطرة التي يمارسها المستثمرون الأجانب على إدارة شركه ما سواء كان هؤلاء المستثمرون أفراد أم شركات أم هيئات استثمارية .

٢. البعد الزمني : ويتمثل بالأفق الاستثماري القصير أو طويل المدى .

وبين بعضهم بأن الاختلافات في واقع الاستثمار لكلا النوعين توضح التناقض الرئيس بينهما ، فالمستثمرون في الاستثمار المحفظي يعنون الشراكة في إيرادات المشاريع المحلية من خلال مكاسب رأس المال وأرباح الأسهم وسهولة التحويل إلى البلد الأم وأن تكون مقاييس الانكشاف مرتفعه .

(٧) مصطفى احمد مصطفى ، مصدر سابق، ص ٦٢ _ ٦٤

أما المستثمرون في الاستثمار الأجنبي المباشر فهم أكثر اهتماماً للوصول إلى الأسواق والموارد الأولية وبيان قدراتهم التنافسية وعموماً يميل هؤلاء المستثمرين إلى الأفق الاستثماري طويل الأجل أكثر من المستثمرين بالاستثمار المحفطي وذلك عندما تتضمن استثماراتهم نفقات التأسيس وغيرها ، وبهذا فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بالثبات مقارنة بالاستثمار المحفطي .

أما مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر فهي ثلاثة : (٨)

١. رأس المال السهمي

وهو مبلغ التمويل الذي يقدمه المستثمر الأجنبي لشراء حصة من مشروع في بلد آخر غير بلده الأصلي ، وتشير البيانات الإحصائية التي أوردتها صندوق النقد الدولي في تحديد نوع الاستثمار بأنه مباشر حينما يمتلك المستثمر (١٠ %) أو أكثر من أسهم رأسمال الشركة المساهمة أو ما يساوي هذه القيمة في الشركة غير المساهمة ، وكقاعدة عامه تكون هذه الحصة كافية عادة لمنح المالك الأجنبي درجة من السيطرة الفعلية على إدارة المشروع .

٢. الأرباح المعاد استثمارها

وهي تشمل على حصة المستثمر الأجنبي من الأرباح غير الموزعة والتي تكون محسوبة على أساس نسبة مشاركته السهمية ، وهذه الأرباح غير الموزعة تحتجز من قبل الشركات من أجل إعادة استثمارها في البلد المضيف نفسه

٣. القروض داخل الشركة

وتتضمن هذه الفئة معاملات الدين داخل الشركة وتعزى إلى الاستدانة القصيرة أو الطويلة الأجل من الدول أو الشركات الأخرى (من غير البلد المضيف)

(٨) فريد احمد سليمان قبلان ، مشكلات الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي ووسائل التغلب عليها ، رسالة دكتوراه (بيروت ،

سنة ٢٠٠٦) ص ٣٩

فضلا عن اقتراض رؤوس الأموال بين المستثمرين المباشرين (غالباً بين الشركة متعددة الجنسية المقر والفروع التابعة لها) . (٩)

ثالثاً : العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك ثلاثة عوامل أساسية تؤثر على هي :

أ. العوامل السياسية

١. وجود الاستقرار السياسي و الأمني . وهما اللذان يساعدان على جذب و إنماء الاستثمارات الأجنبية والمحلية .

٢. تحديد دور النقابات في إطار الصلاحيات القانونية المحددة لها وعدم الإسراف في استخدام وسائل ضغطها .

ب . العوامل التشريعية والقانونية

١. وجود تشريعات استثمارية متكاملة تتسم بالوضوح والثبات وتخلو من القيود التي تعيق الاستثمار .

٢. وجود نظام قضائي فعال وعادل .

٣. وجود تشريعات اقتصادية و عمالية عادلة.

٤. وجود الضمانات الكاملة والكافية للمستثمر التي تكفل له حرية النشاط وعدم التأميم أو المصادرة.

ج . العوامل الاقتصادية

١. الوضوح الكامل للمنهج الاقتصادي وفلسفته والتشريعات الصادرة بمقتضاه .

(٩) محمد بسيوني ، دور السياسة الاقتصادية تجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، رسالة دكتوراه (القاهرة ، جامعة عين الشمس ، ١٩٨٦

٢. انتهاج أسلوب سليم في سياسات الاقتصاد الكلي .

٣. حجم السوق ودرجة نموه ومدى توفر الموارد الطبيعية .

٤. منح الإعفاءات الضريبية المشجعة وعدم الإسراف في منح هذه الإعفاءات بدون هدف حتى لا تكون قاعدة الإعفاء هي الأساس في تحفيز الاستثمار ، وإنما هي واحدة من عدة حوافز ، وقد يرى المستثمرون وجود التسهيلات والخدمات أهم بالنسبة لهم من الحصول على الإعفاءات ، وحافز الإعفاءات يمثل وسيلة لتعويض المستثمرين عن بعض المعوقات التي تعترض الاستثمار في حالات خاصة ، مثل توطين مشاريع استثمارية في مناطق نائية أو انخفاض العائد الاستثماري .

٥. توفير أيدي عاملة ماهرة ومدربة .

٦. الإعفاء من بعض قيود الاستيراد والتصدير .

٧. إباحة تحويل المال المستثمر و أرباحه إلى الخارج .

٨. توفير بنية أساسية عريضة من الخدمات الضرورية المناسبة مثل ، مراكز المعلومات ، الاتصالات ، الطرق ، الطاقة والمياه .

٩. توفير سلسلة عريضة من الخدمات الضرورية المناسبة مثل ، المصارف الدولية ، شركات التأمين ، خدمات الجدوى الاقتصادية ، الوكالات التجارية .

(١٠)

رابعاً : العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر

(١٠) محمد عبد العزيز عبد الله ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي (الأردن ، دار النفائس ،

أشار الخبيرين الاقتصاديين الكنديين في دراسة حول موضوع الاستثمار الأجنبي إلى خصائص السياسات الوطنية في الدول التي اجتذبت أحجاماً كبيرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إذ تلخصت نتائج بحثهما الواردة في تقرير الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلي في أن العوامل الآتية تمثل أهمية بالغة وهي :
(١١)

أ. قوى عاملة ماهرة ومتعلمة .

ب. نظام قانوني يتسم بالعدالة والكفاءة .

ج. شبكات نقل ذات كفاءة ومتطورة .

د. سياسة قوية لمكافحة الاحتكار .

هـ. سياسة سليمة على مستوى الاقتصاد الكلي وثقافة مولدة للثروة .

لذلك فإن اختيار بعض الدول بالتحديد دون غيرها من الدول بوصفه مكاناً لتوظيف

الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتوافر النقاط الآتية : (١٢)

١. وجود عوامل محفزة من جانب المستثمر مثل النقص الكبير في الأيدي العاملة وارتفاع قيمة العملة في بلدة الأصلي .

٢. وجود عوامل محفزة من الدولة المضيفة مثل النمو السريع في الأسواق وجودة المواد البشرية والبنية الأساسية وحوافز التصدير الخ .

(١١) محمد بسيوني ، دور السياسة الاقتصادية تجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، رسالة دكتوراه (القاهرة ، جامعة عين الشمس ،

١٩٨٦) ص ٥٩-٦٠

(١٢) رمزي زكى ، محنة الديون وسياسات الاستثمار الأجنبي (القاهرة ، دار العالم الثالث ، مؤتمر الانفتاح نحو الاستثمار الأجنبي المباشر

وآثاره المتوقعة على القطاع الصناعي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ٢٠٠١) ص ٤٦

٣. وجود مناخ استثماري مشجع فالوضع العام السياسي للدولة وما يتسم به من استقرار ، وتنظيماتها الإدارية وما تتميز به من فاعلية وكفاءة ، ونظامها القانوني ومدى وضوحه واتساقه وثباته وما ينطوي من حقوق ، وسياسات الدولة الاقتصادية وإجراءاتها وطبيعة السوق وآلياته وإمكاناته من بنى تحتية وعناصر إنتاج ، وما يتميز به البلد من طبيعة جغرافية كل ذلك سيؤدي بالتأكيد إلى تنمية مناخ الاستثمار .

ولابد من الإشارة إلى أن قرارات الاستثمار بالنسبة للمستثمر الأجنبي تعتمد على ثلاثة عناصر أساسية هي : (أ. حجم الإيرادات ، ب. مقدار التكلفة ، ج. مستوى التوقعات) ، وعلى الرغم من بذل الجهود الكبيرة للبلدان النامية من أجل تحسين مناخها الاستثماري فإن العملية الاستثمارية في هذه الدول لا تزال تواجه العديد من المشاكل والمعوقات التي تحد من تدفق حركة الاستثمار إليها . (١٣)

(١٣) محمد الكلاوي ، رسالة دكتوراه سياسة الاستثمار في الوطن العربي وخدمات التنمية (السودان ، جامعة الخرطوم ، ٢٠٠٨) ص ٢-

المبحث الثاني

محددات الاستثمار الأجنبي في العراق

محددات الاستثمار في العراق :

بالنظر للظروف التي يعيشها البلد في الوقت الحاضر والمتمثلة بالفوضى السياسية و عدم الاستقرار السياسي ، فضلاً عن قلة خبرة بعض القادة الحكوميين والتغيير المستمر لبعض الوزراء ، فضلاً عن حالة عدم الاستقرار الأمني وحالات خطف المقاتلين (وبالذات الأجانب) فضلاً عن تصفيتهم جسدياً أو إذا كان المخطوف محظوظاً فإنه يدفع فدية كبيرة من أجل إطلاق سراحه .. فضلاً عن تحجج الكثيرين بأن القرارات التي تؤخذ ولاسيما في المجال الاقتصادي و الاستثمار هي قرارات باطلة لأنها اتخذت والعراق خاضع تحت سيطرة الاحتلال الأجنبي وما لهذا الاحتلال من مصلحة في تمرير الكثير من القرارات التي تصب في النتيجة لصالح الشركات الأجنبية .. كل ذلك وغيره من الأسباب حال دون إمكانية وجود حالة من الاستثمار الناجح أو المستقر في العراق . (١٤)

فضلاً عن عدم التيقن وعدم الاستقرار الاقتصادي الناجم عن السياسات الاقتصادية الكلية المتبعة ، مثل ارتفاع معدلات التضخم وتقلباتها .. والتي تؤثر على الربحية المتوقعة وخاصة في حالة الشركات أو المشروعات غير المغامرة وان عدم التيقن يجعل هذا النوع من الشركات تعيد تخصيص استثماراتها بعيداً عن الأنشطة ذات المخاطر المرتفعة ومن ثم ينخفض الاستثمار الخاص . (١٥)

و على العموم فأننا قسمنا المحددات التي تحول دون إمكانية الاستثمار الناجح إلى ثلاث محددات أساسية .

(١٤) د.هنا عبد الغفار ، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية (بغداد ، بيت الحكمة ، ٢٠٠٢) ص ١٣

(١٥) رضا عبد السلام ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة ، الطبعة الأولى ، دراسة مقارنة لتجارب دول جنوب

شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر والعراق وسوريا (مصر ، المكتبة العصرية في المنصورة ، ٢٠٠٧) ص ٣٨٩-٣٩٠

تمثل أول الأسباب بالمحددات الإدارية ، إما ثاني المحددات فكانت محددات مالية وثالثاً كانت المحددات القانونية ، وسنقوم بتوضيح كل جانب من هذه الجوانب .

أن أهم جانب يمكن للاستثمار الخوض فيه هو الجانب الصناعي وعلية فقد قمنا بتحديد السمات العامة للواقع الصناعي العراقي ، والمتمثلة في : (١٦)

١. غياب إستراتيجية تنظيمية موحدة تجمع الخطوات والقرارات المتخذة لتنمية القطاع الصناعي في أطر زمنية وكمية وتسويقية رقمية محددة .

٢. غياب التشابك الإنتاجي بين الأنشطة الصناعية المختلفة .

٣. مرور القطاع الصناعي بفترات متعاقبة من التذبذب من الوفرة إلى الشحة ، ومن الاهتمام إلى الإهمال .

٤. افتقار إدارات الصناعة إلى التدريب الفني والتقني والإداري بشكل يعزز قدرتها أو ير فدها بقدرات ومهارات جديدة .

٥. توزع أمكنة ومواقع الصناعات الحالية في مواقع عمل تقتقر إلى الحماية الأمنية اللازمة لإدارة العمل هناك .

٦. تسرب الكثير من الخبرات الفنية المتقدمة التي كانت تعمل في القطاع الصناعي إلى قطاعات لا صلة لها بتخصصاتها ، أو إلى خارج العراق ، بالرغم من أن كل تلك الخبرات قد تم إنفاق مبالغ طائلة لتدريبها وصقل مهاراتها .

٧. ضعف وتعثر تمويل تنمية قطاع الصناعات ، وشيوع حالات الفساد الإداري .

(١٦) أميرة حسب الله محمد ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر في البيئة العربية القاهرة ،(القاهرة، عين الشمس ، الدار

الجامعية ،سنة ٢٠٠٥) ص٢٨٨ .

أولاً : محددات إدارية : وتتمثل في :

احتياج القطاع الصناعي إلى تدريب عالي الجودة لضمان تنمية مهارات القوى العاملة والإدارات في المجال الإداري والفني .

يحتاج تطوير القطاع الصناعي إلى وجود مناخ آمن يمكن أن تجري فيه العمليات بشكل طبيعي أو شبه مستقر في أسوأ الأحوال ، وهذا ما لا تحظى به فرص تطوير الصناعات لحد الآن في العراق . يحتاج تطوير الصناعات إلى ضرورة وجود منهج يحدد بوضوح موقف الحكومة من خصخصة هذا القطاع ، وبخاصة أن العراق يحتاج إلى صناعة نشطة تتميز ببيئة تنافسية لديها قدرة النمو التقنية السريعة ، وتستطيع أن تستجيب سريعاً للظروف المتغيرة .

أن عدم وضوح المنهج بهذا الشأن جعل آليات ووسائل الاستثمار في القطاع الصناعي غائبة الآن، تأرجح القرار الاقتصادي وعدم وجود جهة مرجعية واضحة يمكنها اتخاذ القرار المناسب من غموض المشهد السياسي وتداخلاته، وتعاقب مجموعة حكومات غير مستقرة زمنياً ولا تمتلك الصلاحيات الكافية لاتخاذ قرارات طويلة الأجل .

ثانياً : محددات مالية : وتتمثل في (١٧):

١. تخوف الاستثمار الأجنبي من الدخول بشكل مكثف في الصناعة العراقية واقتصار حالات دخول الشركات على المقاولات التي تنفذ من قبل المقاولين العراقيين .

٢. ضعف التخصيصات المالية الحكومية لتنمية قطاع الصناعة بشكل عام.

٣. غياب الاستثمار المحلي المرموق وتدني الإمكانيات المالية للبنوك المحلية ، يضاف إلى ذلك توجه المستثمر العراقي إلى الخارج لاستثمار أمواله ،

(١٧) د،لمى الأمانة ،محددات الاستثمار في الوطن العربي ،(العراق ،كلية العلوم السياسية جامعة النهرين ، ٢٠٠٦) ص ٩٠

ولاسيما لدى دول الجوار لما تعرض له المستثمرون من حالات اختطاف ومساومات فضلاً عن التصفية الجسدية و هو ما دفعهم للنظر إلى الاستثمار في الخارج على انه أفضل حل للحفاظ على أرواحهم و أموالهم

٤. يضاف إلى ما تقدم ارتفاع المديونية الخارجية للاقتصاد العراقي .

ثالثاً : المحددات الفنية : وتتمثل في : (١٨)

أ. الحاجة المتنامية إلى المعدات اللازمة لضمان الاستمرار ومن ثم التطوير

ب.التذبذب النوعي ، وتراجع الالتزام بالقواعد المعيارية النوعية الدولية ، والاقتصاد على إنتاج منتجات ذات مواصفات نوعية متخلفة وقديمة .

ج. افتقار الصناعة إلى المستوى المعياري المنتظم في الإنتاج ، وعدم ثبات المستوى النوعي للإنتاج .

د. اقتصار الصناعات على أنواع محددة للغاية (وتقليدية إلى حد كبير) من المنتجات .

(١٨) رضا عبد السلام ، مصدر سابق ص٣٩٠-٣٨٩

رابعاً : محددات قانونية : وتتمثل في :

١. المحددات القانونية المرتبطة بملكية وحجم الشركات الخاصة ، وحجم الاستثمار الأجنبي المسموح .
٢. الموانع القانونية أمام المتعاقدين مع وزارة الوزارات الحكومية وباقي مؤسسات الحكومة العراقية ، والمانعة لمقاضاتها عند التعاقد على التجهيز مع القطاع الخاص .
٣. الموانع القانونية أمام توسيع مشاركة قطاع الصيرفة في تمويل بعض قطاع الصناعات .
٤. الموانع القانونية أمام مراقبة أداء بعض القطاعات الصناعية من قبل مؤسسات المجتمع المدني وحققها في الحصول على ندية قضائية فاعلة .
٥. أن ظروف عدم الاستقرار الأمني والسياسي وعدم وضوح الأمور الدستورية والقانونية تجعل الجهات الرسمية تحجم في الوقت الحاضر عن اتخاذ قرار طويل الأجل بشأن تطوير بعض الصناعات . (١٩)

(١٩) د. محمد عبد الكريم منهل العقيدي آفاق الاستثمار الأجنبي في العراق (عمان، الأردن، ٢٠٠٥) ص ٩

الاستنتاجات

١. أن جذب الاستثمار لا يحدث بين ليلة وضحاها كما انه لا يعتمد على الدول المضيفة فقط بل يحتاج إلى مدة زمنية غير قصيرة تهيأ خلالها الدولة المضيفة الظروف الذاتية والموضوعية لعملية جذب الاستثمار إليها ، كتهيئة القوانين والتشريعات والرأي العام المحلي وتقديم التسهيلات ووضع الضوابط الاحتياطية للنتائج السلبية المحتملة وغيرها

٢. أن وجود السوق والطلب الفعال أو وجود المادة الخام المطلوبة تكاد تكون أهم من الحوافز المشجعة للاستثمار ، لأن المستثمر إذا وجد السوق الكافية فإنه بإمكانه أن يفاوض للحصول على هذه الحوافز ، لذلك لابد من حساب الجوانب التي سيدخل بها المستثمر الأجنبي وفقاً للمتطلبات وليس للحوافز فهي تأتي لاحقاً .

٣. أن توفر مناخ الاستثمار العام مسألة مهمة ولا بد أن يشمل حجم وسهولة العمليات والتكلفة والمخاطر السياسية وكلما عملت الدولة على توسيع قاعدة مناخ الاستثمار كلما كانت دولة جذب للمستثمرين ، والعكس صحيح .

٤. إن أي مشروع استثماري لا ينشأ من فراغ وإنما ينشأ ويعمل داخل دولة وكيان سياسي ولا بد من أن يتفاعل مع أهداف هذا الكيان السياسي وليس ضدها بمعنى آخر يجب أن لا يكون المشروع الاستثماري واجهه لأهداف أخرى مختلفة .

التوصيات :

١. عدم النظر الى الاستثمارات الاجنبية على اساس انها سوف تسهم في تصحيح الاختلالات الهيكلية والمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد وبالتالي تقليص دور الدولة وفقا لوصفات صندوق النقد والبنك الدولي، بل ان الاستثمار الاجنبي مكمل لدور الدولة في السوق وليس بديلا عنه .
٢. قيام الحكومة بتنظيم البيئة القانونية وتفعيلها.
٣. ضرورة قيام الحكومة باعادة بناء البنى التحتية وتطويرها.
٤. وضوح البرنامج الاقتصادي للحكومة معزز بوضوح وتفعيل دور السياستين المالية والنقدية .
٥. ضرورة القضاء على الفساد الاداري والمالي

المصادر

١. أميرة حسب الله محمد ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر في البيئة العربية (عين الشمس ، الدار الجامعية ،سنة ٢٠٠٥)
٢. جمال محمود عطية عبيد ، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ،دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري ، مصر ،(جامعة حلوان ، ٢٠٠٢)
٣. حسين عبد المطلب الاسرج ، سياسات تنمية الاستثمار المباشر الى الدول العربية الاعلمي ،ط١ (مصر ، ٢٠٠٤)
٤. د، لى الإمارة ،محددات الاستثمار في الوطن العربي ،(العراق ،كلية العلوم السياسية جامعة النهرين ، ٢٠٠٦)
٥. د. زياد رمضان ،مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي ،الطبعة الاولى (عمان ، دار وائل للنشر ،١٩٩٨)
٦. د. عبير فرحات علي ، إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية (كلية التجارة ،جامعة عين الشمس، القاهرة ، ٢٠٠٧)
٧. د. محمد عبد الكريم منهل العقيدى آفاق الاستثمار الأجنبي في جمهورية العراق عمان ، الاردن.(٢٠٠٢)
٨. د. مصطفى احمد مصطفى ، التحول الاقتصادي في دول شرق أوروبا ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر ، مركز الدراسات وبحوث الدول النامية ، القاهرة ،سنة ٢٠٠٤
٩. د.هناء عبد الغفار ، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية (بغداد ، بيت الحكمة ،٢٠٠٢)

١٠. رضا عبد السلام ، محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة ، (دراسة مقارنة لتجارب دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر والعراق وسوريا ،سنة ٢٠٠٦)

١١. رمزي زكى ، محنة الديون وسياسات الاستثمار الأجنبي (القاهرة ، دار العالم الثالث ،مؤتمر الانفتاح نحو الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره المتوقعة على القطاع الصناعي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،الرياض ، ٢٠٠١)

١٢. فريد احمد سليمان قبلان ، مشكلات الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي ووسائل التغلب عليها ،رسالة دكتوراه، بيروت ، (سنة ٢٠٠٦)

١٣. محمد الكلاوي ، رسالة دكتوراه سياسة الاستثمار في الوطن العربي وخدمات التنمية ، الخرطوم(منتديات الوزير ، ٢٠٠٨)

١٤. محمد بسيوني ، دور السياسة الاقتصادية تجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة ،رسالة دكتوراه ، القاهرة ،(جامعة عين الشمس ، ١٩٨٦)

١٥. محمد عبد العزيز عبد الله ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي (الأردن ، دار النفائس ، ٢٠٠٥)